



مكتب الوزير

التاريخ :

الرقم الإشاري :

مستور وزير المالية

رقم (2) لسنة 2022 م

بشأن إعداد تقديرات الميزانية العامة للسنة المالية 2023 ميلادي

للأبواب الأول والثاني والرابع

عملاً بأحكام قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعدلاتهما والتي تقضي بأن يصدر عن وزير المالية المنشور السنوي لتحضير أعداد مشروع الميزانية العامة وبوجه هذا المنشور إلى الوزارات والمعاهد والجهات ذات الميزانيات المستقلة الخاضعة لقانون النظام المالي للدولة.

ويتضمن المنشور التوجيهات والقواعد العامة التي تتبع في إعداد تقديرات إيرادات ومصروفات الميزانية للسنة المالية الجديدة.

تعد الميزانية العامة خطة مالية سنوية ترسم من خلال التعبير عنها بأسلوب كمي لإيرادات والمصروفات وأنها أسلوب تنبؤي لما ستقوم به السلطة التنفيذية في المدى القصير سواء كانت بالإتفاق أو التحصيل المالي خلال سنة واحدة (وإن كانت آثارها الاقتصادية تمتد لفترة طويلة).

وتعتبر الميزانية العامة للدولة أداة أساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وتعتبر عن برامج وخطط الحكومة لمواجهة التحديات القائمة والعبور نحو آفاق المستقبل من خلال تنظيم موارد الدولة وتوجيهها بما يحقق أفضل استخدام لها وأكبر نفع لمختلف شرائح المجتمع وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وإتباع سياسات اقتصادية تسم بالطموح والحدور في نفس الوقت لتحقيق وضمان استدامة السياسة المالية على المدى المتوسط والطويل والمساهمة في زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل الاضطرابات في الاقتصاد العالمي نتيجة استمرار كوفيد-19.

إن إعداد الميزانية العامة يتطلب المرور بعدة مراحل رئيسية ابتداءً من إعداد التقديرات الخاصة بالإيرادات والمصروفات في الجهات العامة الممولة كلياً أو جزئياً من الخزينة العامة فيور صدار منشور وزير المالية وتجميع الميزانيات بإدارة الميزانية، مروراً بمرحلة المناقشة مع اللجنة المالية



مُنْجَبِبَا الْوَرَزِيْنِي

التاريخ:

الرقم الإشاري:

وعرضها علينا في الأول من شهر أكتوبر ثم تحال لمجلس الوزراء، وذلك لإحالتها لمجلس النواب لاعتمادها وانتهائها بمرحلة التنفيذ.

وفي الوقت الذي نذكر فيه أن الميزانية العامة للدولة هي مجموعة من الخطط والبرامج تترجم في شكل أرقام وفق مقتضيات قانون النظام المالي ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن والتشريعات المنظمة للوظيفة العامة.

كما نؤكد على أهمية إشراك المراقبين الماليين وساعديهم في إعداد مشروع الميزانية العامة للعام المالي 2023م، وفقا لطبيعة المهام المكلفين بها في الرقابة على الأموال العامة.

وهنا وجب التنويه بأهمية الالتزام بالأحكام المنصوص عليها وفق القوانين والقرارات الآتية:

- 1- قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- 2- قانون تنظيم علاقات العمل رقم (12) لسنة 2010م ولائحته التنفيذية.
- 3- القانون رقم (8) لسنة 2014م بشأن الرقم الوطني.

وإذ نؤكد على كافة الجهات الممولة من الخزينة العامة بضرورة إحالة تقديرات ميزانيتها للعام 2023م في موعد أقصاه الحادي والثلاثون من شهر أغسطس لسنة 2022م إلى إدارة الميزانية بوزارة المالية حتى يتم إحالتها للجنة المالية لمناقشتها مع مراعاة الأسس والقواعد التالية عند إعداد التقديرات للإيرادات والنفقات لأبواب الأول والثاني والرابع.

أولاً: الإيرادات:-

وهي تعد الإيرادات أحد أهم أسس وركائز إعداد الميزانية العامة؛ ويتوقف عليها تحديد إمكاناتها في تمويل الإنفاق العام، وهي أداء ومؤثر يمكن من خلاله تحديد نتائج الميزانية من عجز أو فائض، لذلك وجب على جميع الوزارات والهيئات والأجهزة عند وضع تقديرات إيراداتها للسنة المالية 2023م الالتزام بما هوأت:

- 1- الموازنة بين واقعية التحصيل والمستهدف تحقيقه مع إيضاح الأسس والخطط الموضوعية لتحقيق هذه الإيرادات مع أهمية بدل الجهد في التحصيل والقيود في السجلات المعدة وفق التشريعات النافذة.

مُجَبَّبُ الْوَرْتِيزِ

التاريخ:

الرقم الإنشائي:

- الأخذ في الاعتبار تقديرات السنة الجارية والإيرادات الفعلية للسنتين السابقتين مع بيان مفصل لأسباب الزيادة والنقص للتقديرات وبراعى أن تكون الأرقام مستمدة من الإحصائيات والبيانات لكل إيراد وإن تقدر الإيرادات كاملة دون أن تستنزل منها مصروفات تحصيلها.

ثانياً: النفقات:-

الباب الأول: المرتبات وما في حكمها:

- الالتزام بالتقديرات المالية للوظائف طبقاً للملاكات الوظيفية المعتمدة والنقيد بالقانون رقم (8) لسنة 2024م بشأن الرقم الوطني.
- النقيد بعدم إدراج أية إضافات أو مزايا جديدة إلا بموافقة الجهات المخولة قانوناً بذلك.
- مراعاة الدقة في تقديرات بنود الإعانة والملابس والقيافة وفقاً للاحتياجات الفعلية.
- احتساب مساهمة جهة العمل في الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.

الباب الثاني: المصروفات التسييرية والتنشيلية:

- ترشيد الإنفاق العام دون الإخلال بمستوى الأداء ومتطلبات العمل والخدمات بما يؤدي إلى تحقيق الانضباط المالي ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي.
- مراعاة البنود ذات الأولوية القصوى عند البدء في إعداد التقديرات اللازمة وإرفاق التحليل اللازم لها، حتى لا تتأثر بالتخفيضات في حالة حدوثها.
- على الجهات تحديد العمالة العارضة (عقود تعاون وما في حكمها) وتحميل التكلفة على بند (مكافآت الغير العاملين) مع بيان طبيعة الأعمال ومدّة التعاقد وقيّمته مع مراعاة احكام التشريعات ذات العلاقة.
- الاهتمام بالصيانة بوصفها الأساس في المحافظة على الأصول بشكل عام وعلى أداء الأجهزة والمعدات، الأمر الذي يتطلب من خلاله إرفاق بيان بنوع الصيانة المقترحة ومبرراتها.





مكتب الوزير

التاريخ :

الرقم الإداري :

- 5- الاستفادة الكاملة من المخزون المتوفر في المخازن بالجهة بحيث لا يتم اعتماد مقترحات المخصصات المقدمة لشراء احتياجات طالما توافرت هذه الاحتياجات لدى الجهة وفق تقارير الجرد السنوية.
- 6- الالتزام بوضع معدلات استهلاك الوقود والزيوت لكافة وسائل النقل المملوكة للجهة.
- 7- مراعى عند وضع تقديرات بند المتبوعات والقرطاسية أن يكون في حدود حاجة العمل الضرورية مع مراعاة المخزون السلفي.
- 8- ترشيد استهلاك الطاقة (الكهرباء - مياه) في المؤسسات العامة.
- 9- الحد من نفقات السفر وبدل المبيت على أن تقتصر على المهام الرسمية والضرورية.
- 10- مراعاة سعر الصرف السائد عند إعداد تقديرات البنود المرتبطة بالمعاملات الخارجية.

البيانات المطلوب إرفاقها بمشروع الميزانية:

- القوانين والقرارات المنشئة والمنظمة لاختصاصات الجهات.
- صورة ضوئية من الملاك الوظيفي للجهة.
- بيان عن الحساب الختامي للجهة مرفقاً بصورة ضوئية بالاستلام من الإدارة المختصة بوزارة المالية.
- كشف بالديوان المستحقة على الجهة واعتمادها من الوزير المختص أو رؤساء الجهات والمصالح والمراقب المالي.
- تقرير بما تم تحصيله من إيرادات ومصروفات الفعلية وفقاً للنموذج (م.ج.م) و(م.ج.م) (8.ج.م) حتى 2022/08/31م، من العام الحالي، وعلى السنوات السابقة (2020م - 2021م).

وفي الختام:

تؤكد وزارة المالية على كافة السادة الوزراء ورؤساء المصالح والأجهزة والهيئات والمستشفيات والجامعات والمراكز ضرورة توجيه الوحدات الإدارية على مختلف المستويات التابعة لهم بضرورة بدل العناية المهنية اللازمة لتعبئة النماذج المرفقة بمنشور الميزانية مرفقة بنسخة إلكترونية منها ونسخة من الملاك الوظيفي المعتمد وتقارير المصروفات والإيرادات، وذلك في أجل لا يتجاوز موعد أقصاه يوم



مُخَيَّبُ الْوَزَائِرِ

التاريخ :

الرقم الإداري :

الأربعاء الموافق 2022/08/31م حتى ينسئ لإدارة الميزانية دراستها ومراجعتها في الموعد المحدد قانونا وإحالتها إلى اللجنة المالية وفق السياق الذي رسمه القانون.
وتتحمل كل جهة المسؤولية القانونية حيال البيانات الغير دقيقة والمبهرات الغير سليمة المقدمة إلى اللجنة المالية، مع عدم الاعتداد بأية تقديرات تعال بعد التاريخ المبين أعلاه.

والله ولي التوفيق

د. خالد البروك عبد الله

وزير المالية



سفر في طرابلس
بتاريخ : / /
الموافق : 7 / 11 / 2022م